منظمة التحرير الفلسطينية: كيانيتها وهيكليتها وتحولات برنامجها السياسي (2 ـ 3)

الانتفاضة الأولى أكدت على حقيقة قدرة الشعب الفلسطيني على العطاء والتضحية وتمسكه بحقوقه

لم يدرك «فريق أوسلو» أسس التفاوض السياسي مع العدو والتي تستند على قاعدة المقاومة والمقاومة فقط

د. فايز رشيد*

سنوات طويلة مضت على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والتي يصعب الفصل بين الكتابة عنها وبين استعراض الملامح البارزة في الثورة الفلسطينية المعاصرة، نظراً للتداخل والترابط العضوي القائم بينهما. سنوات طويلة مليئة بالمنعطفات التاريخية الصعبة والحادة، التي تركت بصماتها وتداعياتها الكبيرة والكثيرة على كل من المنظمة والثورة، وعلى النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام.

الدورتان الثانية والثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني

أبرز ما صدر في الدورتين (قبل حرب عام 1967) هو التأكيد على قرارات الدورة الأولى، التي تحول الكثير منها إلى واقع فعلي ومنها: إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني، إنشاء قوات عين جالوت، وحطين، والقادسية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، ومضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من الانجازات العسكرية، وضرورة الإسراع في تسليح القوى والخطوط وتدريبها وتحصينها.

كان من أبرز ما اتخذته الدورة الثانية، قرار سياسي برفض المجلس الوطني الفلسطيني لتصريحات الرئيس التونسي بورقيبة عن القضية الفلسطينية، مؤكداً في نفس الوقت على ثقته بوعي الشعب التونسي الشقيق، وإدراكه حقيقة القضية الفلسطينية، واستعداده للقيام بدوره في سبيل تحرير فلسطين. أكد المجلس أيضاً على مطالبة الدول العربية بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية في بعض البلدان العربية، وأن مسؤولية إغاثة العائدين تقع على عاتق الأمم المتحدة حتى تحرير الوطن السليب، وأن علاقات المنظمة مع الدول الأخرى تتحدد وفقاً لمواقف هذه الدول من قضية فلسطين.

في الدورة الثالثة، كانت المنظمة قد قطعت شوطاً بعيداً في عملها، وأصبحت صورتها أكثر تحديداً ووضوحاً في الإطار الدولي. وأكد المجلس على أن حرية العمل الفلسطيني ضرورة لا بد منها لخوض معركة التحرير، وأكد على أهمية توحيد المنظمات الثورية الفدائية الفلسطينية (التي أخذت تظهر بعض أنويتها بعد إعلان انطلاقة فتح) في إطار منظمة التحرير ليتم انصهار كافة القوى فيها انصهاراً تاماً.

وكان من أبرز قرارات هذه الدورة: إنشاء جيش التحرير الفلسطيني بقيادته المستقلة (بدلاً من الكتائب الفلسطينية) والتأكيد على أن واجبه القومي يتمثل في كونه الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

حرب حزيران (يونيو)، وتداعياتها على الصيغة التنظيمية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير

نكسة حزيران (يونيو)، وإضافة إلى تشكيلها منعطف آخر في النضال الوطني الفلسطيني، ذلك أن فلسطين بكاملها أصبحت تحت الاحتلال الصهيوني، وما عنته من هزيمة للأنظمة البورجوازية العربية ولبرامجها... كانت سبباً مباشراً في انطلاق العديد من الفصائل الفدائية الثورية الفلسطينية، التي استطاعت وخلال فترة وجيزة من كفاحها المسلح وعملياتها العسكرية الفدائية ضد العدو، تشكيل حالة استقطاب كبيرة للجماهير الفلسطينية في كل مواقعها، والتي التفّت وبتسارع كبير من حولها.

كان من الطبيعي أن تترك الظروف والمتغيرات الجديدة أثرها البالغ على بنية منظمة التحرير الفلسطينية، حيث اتجهت الأنظار إلى إعادة النظر في بناء أجهزة المنظمة، ولا سيما أجهزتها العسكرية والسياسية.

تقدم رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة: المناضل أحمد الشقيري باستقالته في كانون الاول (ديسمبر) عام 1967، وتم انتخاب يحيى حمودة بدلاً منه، وأصدرت اللجنة التنفيذية في 1967/2/25 بياناً أعلنت فيه: أنها ستعمل بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية المقاتلة على إقامة مجلس وطني لـ م. ت. ف. تنبثق عنه قيادة جماعية مسؤولة تعمل على تصعيد النضال المسلح وتوحيده وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

لقد تألف المجلس الوطني الجديد (بعد تشكيل لجنة تحضيرية من كافة القوى) من جميع المنظمات الفلسطينية العاملة، ومن عشرين ضابطاً من جيش التحرير ومن عدد من العاملين الفلسطينيين، وعقد دورته الرابعة في القاهرة في أيلول (سبتمبر) من عام 1968.

التغييرات في البنية التنظيمية:

ـ احتوى الميثاق الوطني على (33) مادة بدلاً من (29) مادة في الميثاق القومي.

ـ مشاركة الفصائل مباشرة في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية، وانعكس ذلك في عضوية هيئاتها الأساسية.

ـ يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية مباشرة من المجلس الوطني، وبدورهم ينتخبون رئيس اللجنة، وكذلك يتم انتخاب رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي، والذي يعتبر عضواً في اللجنة التنفيذية التي حدد أعضاؤها بـ(11) بدلاً من (15).

ـ جيش التحرير الفلسطيني أصبح خاضعاً للجنة التنفيذية مع الحرص على وجود قيادته المستقلة.

ـ مدة المجلس الوطني أصبحت سنتين بدلاً من ثلاث سنوات، ووحده المجلس يمتلك الحق في تسميته أعضاء جدداً في إطاره.

ـ بدلاً من الميثاق القومي الفلسطيني قرر المجلس تغيير الاسم إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني».

ـ جرى تعديل الكثير من مواد الميثاق وأضيفت عليها تغييرات جوهرية، أتت لتؤكد أهمية تمثيل القوى الفلسطينية المقاتلة، والتشدد على نهج الكفاح المسلح.

التغييرات في البرنامج السياسي

كانت قرارات الدورة الرابعة تأكيداً لقرارات الدورة الأولى ولكن بشيء أكثر تفصيلاً في تحديد هدف النضال الفلسطيني، وإدارته وأسلوبه.. كشروط مهمة لتوحيد هذا النضال في مسيرة واحدة وتحت قيادة واحدة:

فالهدف: هو تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وتأكيد ممارسة سيادة الشعب الفلسطيني عليها، والتأكيد على الشخصية الفلسطينية والوقوف في وجه أية محاولات لإذابتها أو الوصاية عليها.

والأسلوب: هو الكفاح المسلح والنضال لاسترداد الأرض والحقوق المغتصبة، وتجاوز ما اصطلح على تسميته بـ(إزالة آثار العدوان).

وحول الكفاح المسلح اعتبر الميثاق، أنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، (وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً) وأكد على المضي قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، وأن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، ولذلك يجب تعبئة كافة الطاقات الجماهيرية الفلسطينية في الثورة وتحقيق التلاحم بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينه وبين الجماهير العربية.

والشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً. ويرفض كل المشاريع الهادفة إلى تسوية القضية الفلسطينية أو تدويلها. ويعتبر أن الصهيونية قاعدة جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها.

أكد الميثاق الوطني على رفض كل أنواع الوصاية والتدخل والتبعية في القرار الفلسطيني.

والأداة: أداة الثورة هي الجماهير الفلسطينية العربية في الداخل والخارج، في التحام عضوي حول ميثاق الثورة من خلال القيادة الواحدة.

ـ الثورة الفلسطينية هي وجه من وجوه الثورة العالمية ضد الامبريالية ومؤامراتها.

ـ معركة فلسطين هي معركة مصير بالنسبة للأمة العربية.

ـ رفض قرار مجلس الأمن رقم (242) بسبب: إنهائه لحالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وما يعنيه ذلك من التزامات عربية من نمط إنهاء المقاطعة، وفتح الممرات البحرية أمام الملاحة الإسرائيلية... وهذا ينطوي على الاعتراف الواقعي بها، بما يتناقض وحق الشعب العربي الفلسطيني المطلق بكامل وطنه.

بين دورتي المجلس الوطني الخامسة. الحادية عشرة

الجدير بالقول إنه وقبل انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام (1969)، اندمجت بعض الفصائل الفلسطينية في فصائل أكبر، كما شهدت تلك الفترة، انشقاقات في بعض الفصائل، إضافة إلى ذوبان فعلي لبعضها الآخر. على صعيد المرحلة ما بين دورتي المجلس المشار إليهما، فإن البنية التنظيمية لم تشهد تغييرات حادة. وفي المقررات، تم التطرق إلى مختلف الأحداث التي واجهت الثورة. في الأردن، في أيلول (سبتمبر)، وفي الساحة اللبنانية، وفي المشاريع السياسية بالنسبة للقضية الفلسطينية.

ويمكن إجمال أبرز المتغيرات على المستويات الثلاثة فيما يلي:

ـ اعتذار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن المشاركة في الدورتين الخامسة والسادسة، بسبب عدم موافقتها على تشكيل المجلس الوطني بالنسب التي تم تقريرها آنذاك، وفي الدورة السابعة قررت الجبهة أن تحضرها بتمثيل رمزي، فحضر أعمال الدورة عنها، عضو واحد فقط.

ـ التوسع في أعضاء المجلس الوطني.

ـ توسيع اللجنة التنفيذية من 12 ـ 15 عضواً.

ـ إنشاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة السابعة وتحديد مهامها وكيفية تشكيلها.

ـ تخصيص نسبة 50 بالمئة من الأعضاء الجدد للمجلس الوطني، من التنظيمات الشعبية.

ـ التأكيد على التصدي الحازم لكافة الحلول الاستسلامية، بما في ذلك المحاولات المشبوهة التي تستهدف إنشاء كيان فلسطيني مزيف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية.

ـ الرفض القاطع لمشروع روجرز.

ـ التأكيد على وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني في مواجهة أيلول الأسود.

ـ جرى طرح موضوع (الدولة الديمقراطية الفلسطينية) في الدورة الثامنة، باعتبارها دولة المستقبل في فلسطين المتحررة، والتي هي دولة لكل الراغبين في العيش فيها بسلام بنفس الحقوق والواجبات.

ـ عقد المؤتمر الشعبي في عام 1972 في القاهرة بناءً على قرار اللجنة التنفيذية لمعالجة قضيتين طارئتين: الانتخابات البلدية في المناطق المحتلة والتي جرت بضغط من العدو الصهيوني، والثاني: مشروع المملكة المتحدة الذي طرحته الأردن ولم توافق عليه منظمة التحرير.

ـ استمرار التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس الصيغة الجبهوية.

ـ التوصية بإنشاء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية.

ـ أهمية تشكيل الجبهة الوطنية في الداخل.

ـ اعتبار لبنان ساحة أساسية من ساحات وجود ونضال الشعب الفلسطيني.

البرنامج المرحلي: تغير نوعي

كان من نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر)، أن تحركت قضية الشرق الأوسط على الصعيد الدولي، بعد أن كانت تمر قبل ذلك بحالة ركود اصطلح على تسميتها بـ (حالة اللاحرب واللاسلم)، وصدر عن مجلس الأمن القرار رقم 338 في عام 1973، الذي جاء فيه: يؤكد على القرار 242 ويدعو إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بإشراف الدولتين: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لتنفيذ القرار المذكور.

كانت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) عام 1974، من أهم دورات المجلس الوطني، لأنها جاءت في أعقاب حرب عام 1973 وما تلاها من تداعيات، ولأنها حملت في أحشاء قراراتها، ملامح تغييرية في البرنامج السياسي الاستراتيجي، بالموافقة على البرنامج المرحلي، أو ما اصطلح على تسميته ببرنامج النقاط العشر. وعلى الرغم من تأكيد البرنامج على موقف المنظمة الرافض لقرار 242 والتعامل معه، لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويتعامل مع قضيته باعتبارها قضية لاجئين، والإصرار على النضال بمختلف الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض، والإصرار كذلك على النضال ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والتنازل عن الحق الوطني.. والتأكيد على أن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لا يجوز لأية دولة عربية أو حاكم عربي التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني وممثله الحقيقي الوحيد م. ت.ف

إلاّ أن البرنامج ولأول مرة أشار إلى ما يلي:

1 ـ إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية.

2 ـ إن أية خطوة تحريرية، هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية م. ت. ف. في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

ـ نضال السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها في سبيل اتحاد أقطار المواجهة لاستكمال عملية التحرير.

ـ أما أساليب العمل لتحقيق هذه الأهداف فقد تركت لقيادة الثورة أن تحددها على ضوء البرنامج.

ـ إصدار المجلس توصية إلى اللجنة التنفيذية، تضمنت الإشارة إلى رفض التعامل مع قرار مجلس الأمن 242، وضرورة العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين وطناً وشعباً، في إطار غير إطار القرار المذكور، وذلك على الأسس التالية:

ـ أن يتم ذلك في إطار دولي محدد، أو في إطار عالمي.

ـ تشترك م. ت. ف. في المؤتمر بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ـ أن يستند ذلك إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها في حق الشعوب وتقرير المصير، والقرارات التي أصدرتها حول الحقوق الفلسطينية.

ـ تعمل قيادة م. ت. ف. على إنجاز الهدف المرحلي المشار إليه.

تسارعت الأحداث فيما بعد، وجمّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض الفصائل الأخرى عضويتها في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وتم إنشاء جبهة الرفض، وقاطعت هذه الجبهة أعمال المجلس الوطني للدورة الثالثة عشرة وأعمال المجلس المركزي.

أبرز الأحداث والمتغيرات في المرحلة ما بين الدورتين الثالثة عشرة. الثامنة عشرة

كان من أبرز الأحداث قبيل انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في آذار (مارس) 1977 اشتداد الهجمة الشرسة التي شنتها القوى الانعزالية في لبنان على المقاومة وعلى أبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات، وتطور الأزمة اللبنانية. كما شهدت تلك الفترة اغتيال المناضل كمال جنبلاط.

وانعقدت الدورة الرابعة عشرة في دمشق عام 1979، بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وتوقيعه اتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية، بكل ما عنته من خروج وانسلاخ لأكبر دولة عربية عن التضامن العربي والنضال القومي وعن الدور المنوط بها، وما ألحقه ذلك من كوارث على القضية الفلسطينية وعلى الأمة العربية، بالارتماء في أحضان الصهيونية والامبريالية.

شهدت تلك المرحلة أيضاً، انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وتشكيل الجبهة القومية للصمود والتصدي م. م. ت. ف، وسورية وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية.

كان من أبرز أحداث ما بين الدورتين المشار إليهما أيضاً الغزو الصهيوني للبنان في عام 1982، وكل تداعياته: خروج المقاومة من لبنان إلى واقع جديد في دول جديدة.

وشهدت هذه المرحلة، توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عام 1981، وتقديم مشروع ريغان في أيلول (سبتمبر) 1982 لحل أزمة الشرق الأوسط، ثم أتت مبادرة بريجينيف، والمشروع العربي للسلام في قمة فاس، والحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.

وعلى الصعيد الفلسطيني، تم انشقاق في حركة فتح في عام 1983، وحرب المخيمات في لبنان، وزيارة أبو عمار إلى القاهرة إثر خروجه من طرابلس.

وكذلك انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بقضية فلسطين في جنيف عام 1983، والذي دعا من خلال توصيات إلى الأمم المتحدة، بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وفي ذات السياق أتى بيان المجموعة الأوروبية في بروكسل عام 1987.

ـ وشهدت هذه الفترة أيضاً القرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

كما جاء انعقاد الدورة الثالثة عشرة بعد انتصارات عديدة حققتها منظمة التحرير الفلسطينية تمثلت في: اعتراف مؤتمري القمة العربيين في الجزائر (1973) والرباط (1974) بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت المنظمة عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وعضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة وكانت قد اعترفت بالمنظمة عشرات الدول الاشتراكية والإفريقية والآسيوية والأمريكا ـ اللاتينية وغيرها من الدول.

في الهيكلية التنظيمية وعلى صعيد البرنامج السياسي للمنظمة، تمثلت أبرز التغييرات فيما يلي:

ـ تشكيل المجلس المركزي وتحديد عضويته.

ـ إعلان برنامج سياسي مرحلي من 15 نقطة، في دورته الثالثة عشرة.

ـ توجيه التحية إلى جميع الدول والقوى الديمقراطية التي وقفت ضد الصهيونية، في قرار الأمم المتحدة باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ـ أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية والديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة.

ـ حق م. ت. ف في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ إدانة اتفاقيات كمب ديفيد باعتبارها تسوية أمريكية – صهيونية تشكل أخطاراً كبيرة على قضية التحرر الوطني العربية وقضية فلسطين، وتلغي حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وهي اعتداء على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية.

ـ إدانة أي اتصال مع الأطراف التي تنتهج الصهيونية عقيدة وممارسة.

ـ تطوير الدور القيادي للمجلس العسكري الأعلى، وتشكيل قيادة موحدة لقوات الميليشيا الشعبية.

ـ تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وتشارك فيه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك مشاركة الأطراف المعنية بالنزاع في المنطقة، بما فيها م. ت. ف على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

ـ قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني.

الدورة التاسعة عشرة: منعطف آخر في النضال الوطني الفلسطيني

كان من أبرز أحداث الفترة التي سبقت انعقاد هذه الدورة في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، انطلاق الانتفاضة الأولى في الأرض المحتلة في عام 1987، والتي أدخلت قضيتنا الفلسطينية مرحلة جديدة، وعهداً جديداً في الكفاح الوطني، والتي كان لها انعكاسات إيجابية كبيرة على قضيتنا الوطنية وعلى الصعيدين العربي والدولي.

أكدت الانتفاضة الأولى حقيقة راسخة وهي: قدرة الشعب الفلسطيني على العطاء والتضحية، وثبات تمسكه بحقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة، كما جسدت الوحدة الوطنية الفلسطينية الحقيقية في أبهى صورها بالتلاحم الشعبي، وبتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وأيضاً من حيث شمولية المشاركة الشعبية في فعالياتها، وأبرزت المستوى المتقدم للإبداع الثوري الخلاق لجماهيرنا... وقد فتحت آفاقاً رحبة وحقيقية أمام نيل الحقوق الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، فيما لو أحسن استغلالها من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي حاولت قطف ثمارها بشكل مبكر وتحويرها باتجاه أهداف وتحركات سياسية كانت تعشعش في أذهان بعض المتنفذين فيها.

إعلان الاستقلال

في 1988/11/15 وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، جرى إعلان الاستقلال بنصه المعروف، والذي يلامس مسألة عاطفية في أذهان شعبنا، كونها المرة الأولى التي يتم فيها إعلان رسمي من أجل تحقيق استقلاله الوطني.. لكن ما يلفت النظر ما تضمنه الإعلان من نص يقول:

«كما تعلن في هذا المجال (المقصود: دولة فلسطين) أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها».

النص المذكور ومن خلال التأكيد على التسوية بالطرق السلمية، وإضافة إلى ما يشكله ذلك من تناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يؤكد على نهج الكفاح المسلح... وضع الأساس (في أذهان البعض) لإمكانية التخلي مستقبلاً عن هذا النهج.

بالإضافة إلى إعلان الاستقلال، فوض المجلس الوطني كلاً من المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف بتشكيل حكومة مؤقتة، وإلى أن يتم ذلك تقوم اللجنة التنفيذية بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة.

أما القرارات السياسية الصادرة عن هذه الدورة، فقد ركّزت على:

ـ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بالقضية الفلسطينية... آخذين بعين الاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن 242، 338... إلى آخره.

ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967.

ـ السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع، بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

ـ حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

ـ يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام، بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ـ الإعلان مجدداً رفض المجلس للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة.

الدورة العشرون للمجلس الوطني

عقدت في الجزائر في أيلول (سبتمبر) 1991، ولقد سبقت هذه الدورة، بعض أبرز الأحداث ومنها: إعلان وزير الخارجية الأمريكي شولتز بقبول الولايات المتحدة فتح حوار مع م. ت. ف. بعد مبادرتها السلمية التي أطلقتها في الدورة السابقة للمجلس الوطني. وقد ابتدأ الحوار فعلياً في أوائل عام 1989، والذي استمر بضعة أشهر ودون الوصول إلى نتائج ملموسة علنية.

شهدت هذه الفترة أيضاً، إطلاق شامير لمبادرته في عام 1989 بشأن إجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية وغزة، والتي رحبّت بها الولايات المتحدة في ذلك الحين، واعتبرتها مدخلاً للتسوية ولقيام حوار فلسطيني ـ إسرائيلي. تقدم بيكر بطرح مشروعه المعروف باسم نقاط بيكر الخمس، وفي نقاطه عبر فعلياً عن مضمون اتفاقيات كمب ديفيد ومبادرة شامير. لقد وافقت م. ت. ف على التعامل مع هذه المبادرة، باشتراط أن يضم الوفد الفلسطيني ممثلين من داخل الأراضي المحتلة بما فيها القدس. لكن شامير رفض ذلك.

قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي الذي خلق عالماً بموازين جديدة، وفي الفترة القريبة مما بعد الانهيار جرى تهجير حوالي مليون يهودي من روسيا والجمهوريات الأخرى التي كانت تتبعه، إلى إسرائيل.

شهدت تلك الفترة أيضاً انفجار أزمة الخليج، ودخول القوات العراقية إلى الكويت، وفيما بعد اندلاع الحرب والعدوان الأمريكي والذي قاده تحالف من (30) دولة على العراق.

ومع انتهاء حرب الخليج، وتحديداً في 6 آذار (مارس) عام 1991، أطلق الرئيس بوش (الأب) مبادرته للسلام في الشرق الأوسط، وقد أصدرت المنظمة بياناً رحبت فيه بالمبادرة، كذلك أعلنت الدول العربية المعنية موافقتها عليها.

تركزت الحوارات والقرارات في هذه الدورة على مناقشة التحديات التي تواجهها الانتفاضة، بعد أن لوحظ أن اللجان الشعبية فيها، تحولت من إطار جماهيري نابع من صميم الجماهير، إلى إطار فصائلي ضيق، مما أدى إلى تراجع قطاعات واسعة من شعبنا في الإسهام بفعاليات الانتفاضة. كما أن الكثير من النشاطات الشعبية للمقاومة جرى ربطها بالمكاسب المادية التي أغدقت على ناشطيها من قبل بعض الفصائل مما كانت له آثار سلبية، تمثلت في خفوت النشاطات في الإطار الجماهيري العريض... هذا مضافاً إلى السياسات التي انتهجتها قيادة م. ت. ف.

من جهة ثانية، شهدت الانتفاضة الأولى بروز قوى إسلامية جديدة أخذت دوراً مهماً في نضالاتها: حركة حماس، والتي ظلت بعيداً عن إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

سياسياً: أكدت الدورة العشرون على المبادرة السلمية التي أطلقتها الدورة السابقة ورحبت بالجهود والمساعي الدولية السلمية، وأقرت الأسس العامة للتعامل الفلسطيني معها وهي نفس الأسس السابقة، مع طرح بعض الصيغ الجديدة مثل:

ـ تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

ـ حق م. ت. ف. في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن، بما في ذلك القدس.

ـ ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

مؤتمر السلام في مدريد

انعقد المؤتمر بحضور الدول العربية المعنية، وإسرائيل، وبحضور الولايات المتحدة وروسيا، لكن ممثلي م. ت. ف. كانوا ضمن أعضاء الوفد الرسمي الأردني، تنفيذاً لاشتراط إسرائيلي بتأييد أمريكي.

كان المؤتمر في جوهره منبراً لإعلان مواقف الأطراف المشاركة فيه وتصوراتها لمفهوم السلام وإنهاء الصراع.

ثم ما لبثت أعمال المؤتمر أن انتقلت إلى واشنطن، واتخذت صيغة المفاوضات الثنائية بين الوفود الإسرائيلية ووفود الدول العربية المتواجدة، ومن ضمنها الوفد الفلسطيني الذي دخل في مفاوضات ثنائية مع الجانب الإسرائيلي.

كان ملفتاً للنظر التصريح الذي أدلى به اسحق شامير – رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بأنه سيطيل أمد المفاوضات إلى عشرين سنة قادمة.

راوحت مفاوضات واشنطن في مكانها... مما كان يؤشر بشكل واضح إلى حقيقة المواقف الإسرائيلية فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين وأيضاً مع الوفود العربية.

مباحثات واتفاقيات أوسلو شكلّت منعطفاً خطيراً للنضال والحقوق الفلسطينية

على هامش المفاوضات التي كانت تجرى في واشنطن، كانت هناك أيضاً قناة سرية للمفاوضات تجري ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بعد تسلم حزب العمل لرئاسة الحكومة الإسرائيلية. هذه المفاوضات التي أسفرت عن توقيع اتفاقيات أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات أخرى في واشنطن، إضافة (وكما تؤكد مصادر عديدة) الى أن هنالك ملاحق سرية لها، إلى جانب الأخرى العلنية المنشورة.

شكلت هذه الاتفاقيات خرقاً كبيراً للميثاق الوطني الفلسطيني، ولبرنامج الإجماع الوطني، ولكافة القرارات التي أصدرتها الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني بما في ذلك قرار إعلان الاستقلال. لقد رأى الجانب الإسرائيلي في هذه الاتفاقية إنهاء للصراع، من خلال سياسة استراتيجية واضحة لآفاق التسوية المقبولة إسرائيلياً، والتي تشكل قواسم مشتركة بين مختلف ألوان الطيف السياسي في إسرائيل، وبأن السلطة لن تكون في أقصى جوهرها ومظاهرها سوى حكم إداري ذاتي على القضايا الحياتية للسكان بعيداً عن أية مظاهر سيادية. هذا ما صرّح به قادة عديدون إسرائيليون في تلك المرحلة، ومن ضمنهم اسحق رابين، أثناء مناقشة الاتفاقيات في الكنيست عام 1993، وايهود باراك، الذي تسلم منصب رئيس الوزراء فيما بعد.

خطيئة من وقعوا هذه الاتفاقيات من الجانب الفلسطيني وإضافة إلى الخطايا الأخرى، أنهم لم يدققوا في نصوصها الملغومة والمعدة إسرائيلياً، إن بالمساس بالثوابت التاريخية والحقوق، أو على الصعيد العملي.

عرفات في الامم المتحدة عندما القى كلمته التاريخية

النصوص جعلت من الأجهزة الأمنية والشرطية الفلسطينية... أجهزة لحراسة الأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً، ومنعت السلطة من ملاحقة العملاء، ومن محاكمة الإسرائيليين أياً كانت جرائمهم في الأراضي الفلسطينية، أمام المحاكم الفلسطينية.

الاتفاقيات أجلّت القضايا المصيرية الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائي، وحولّت مرجعية الحقوق الوطنية الفلسطينية من قرارات الشرعية الدولية، والاستناد إليها، إلى مرجعية أوسلو.

كان لهذه الاتفاقيات انعكاساتها السلبية أيضاً على النضال الوطني الفلسطيني على المستويين العربي والدولي.

عربياً: وإضافة إلى تفكيكها للالتحام العضوي والطبيعي بين الخاص الوطني والقومي العربي، فإنها أعفت النظام الرسمي العربي من مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، وأتاحت لدول عربية عديدة، إما توقيع معاهدات (سلام) مع إسرائيل أو افتتاح مكاتب إسرائيلية تمثيلية (في القضايا المختلفة) في العديد من الدول العربية الأخرى.

دولياً: عكست هذه الاتفاقيات انطباعاً لدى الرأي العام الدولي، بأن صراعاً تاريخياً ومعقداً وطويلاً قد جرى حله، وأن الفلسطينيين على طريق الوصول إلى حقوقهم الوطنية. وعنت أيضاً: وجود طرفين متكافئين في كل المجالات والقدرات، دون النظر أو التفريق بين المعتدي والمعتدى عليه، أو بين الجلاد والضحية.

قد يكون في أذهان من وقّع هذه الاتفاقيات من الجانب الفلسطيني... أنها ستؤدي في النهاية إلى الحقوق بما فيها إقامة الدولة! ولكن ألم يدركوا حقيقة المواقف الإسرائيلية من هذه الحقوق والدولة، وقد كانت معلنة وما تزال؟

اعتبر الجانب الفلسطيني أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية هو جانب إيجابي، ولكن ما فائدة الاعتراف بالهيكل العظمي مجرداً من أي شيء؟ والاعتراف بالشكل الخارجي دون المضمون؟

اعتبر الجانب الفلسطيني أن إنشاء السلطة هو مسألة إيجابية، ولكن أية إيجابيات فعلية تحققت على أرض الواقع.. غير الإشراف على القضايا الحياتية... وهو ما كانت تنادي به إسرائيل منذ طرح يغئال آلون لمشروعه في عام 1963؟ من أجل إعفائها من أعباء مهمة احتلالها للأرض وتكاليف ذلك عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؟

قد يكون في دخول الآلاف إلى الوطن مسألة إيجابية ومهمة، إن من حيث الدخول بحد ذاته، أو ضمن النظرة إلى انتقال مركز الثقل السياسي والقرار الفلسطيني إلى قاعدته الطبيعية على الأرض الفلسطينية، ضمن رؤيا باستمرار نهج الكفاح على طريق الوصول إلى الحقوق... لكن النصوص قضت باعتبار هذا الكفاح إرهاباً، وبالتالي قطعت عليه الطريق. كذلك ومن أجل رؤية المشهد بكامل جوانبه علينا الإقرار، بأن إسرائيل رأت في عملية الدخول برمتها إحكاماً لقبضتها على من دخلوا، إضافة إلى كل المكاسب التي حققتها، والتي جرى الحديث عنها.

إنشاء السلطة والدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني:

جاء إنشاء السلطة الفلسطينية تنفيذاً لاتفاقيات أوسلو، وتبين من الحادثات المتتالية مع الإسرائيليين وبحضور أطراف دولية وعربية في بعض الأحيان... اصطدام المطالب الفلسطينية بالخطوط الحمراء الإسرائيلية، فإسرائيل ووفقاً لما كان قد صرح به اسحق رابين (ليس لديها تواريخ مقدسة)، كان من الواضح أن المفاوضات مع إسرائيل بالنسبة لأي من الحقوق الوطنية الفلسطينية، سوف تؤدي إلى طريق مسدود، فكل مذكرات التفاهم وورقة تينيت وغيرها لم تزحزح الإسرائيليين سنتيمتراً واحداً عن مواقفهم المعلنة. باختصار، لم يدرك فريق أوسلو أسس التفاوض السياسي مع العدو، والتي يتوجب أن تستند إلى قاعدة المقاومة والمقاومة فقط.

---

* نص محاضرة ألقيت في ندوة مؤسس